

تحليل إثر الائتمان المصرفي على النمو في القطاع الصناعي في العراق للمدة 2008-2021

Analysis the impact of bank credit on growth in the industrial sector in Iraq for the period 2008-2021

صلاح رمضان عبيد (Salah Ramadan Obeyd)

قسم العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة زاخو، اقليم كوردستان - العراق

المستخلص

يستهدف هذه البحث الى تسليط الضوء على واقع الإنتاج الصناعي في العراق للمدة 2008-2021 وعلى واقع وهيكل الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الصناعي بشقيه الخاص والحكومي في المدة نفسها. ومن ثم قياس وتحليل إثر هذا الائتمان بشقيه في نمو الإنتاج الصناعي للمدة نفسها. ولقد اعتمد البحث المنهج التحليلي الاستقرائي في تحليل البيانات المتاحة حول الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الصناعي والقيمة المضافة للإنتاج الصناعي في العراق، والمنهج القياسي من خلال استخدام الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر الائتمان في الإنتاج الصناعي في العراق خلال مدة الدراسة. ولقد توصل البحث الى نتيجة مقادها بان نسب الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الصناعي العراقي تعاني تنذبذ وبخل وهي ضئيلة جدا وان هذا الائتمان لا يؤثر في عملية الإنتاج الصناعي اذ تبين عدم معنويته. وعند مقارنة الائتمان الممنوح من قبل المصارف الخاصة بالائتمان الممنوح من قبل المصارف الحكومية تبين وجود خلل في هيكل الائتمان ان النسب الأكبر من الائتمان الممنوح للصناعي يأتي من المصارف الحكومية رغم قلة اعدادها والنسبة الأقل يأتي من المصارف الخاصة رغم كبر اعدادها. وان ائتمان المصارف الحكومية غير معنوي وغير مؤثر في عملية الإنتاج الصناعي بينما ائتمان المصارف الخاصة رغم قلته فهو معنوي ومؤثر في عملية الإنتاج الصناعي

الكلمات المفتاحية: الإنتاج الصناعي، الائتمان المصرفي، المصارف الحكومية، المصارف الخاصة، القيمة المضافة، الناتج المحلي الاجمالي

Abstract

This research aims to shed light on the reality of industrial production in Iraq for the period 2008-2021 and on the reality, structure of bank credit granted to the industrial sector (both private and government) in the same period. And then measuring and analyzing the effect of this credit in its two parts on the growth of industrial production for the same period. The research adopted the inductive analytical approach in analyzing the available data on bank credit granted to the industrial sector and the added value of industrial production in Iraq, and the econometric approach through the use of multiple linear regression to measure the impact of bank credit on industrial production in Iraq. The research has come to the conclusion that the percentages of bank credit granted to the Iraqi industrial sector suffer from fluctuation, imbalance, and scarcity, and that this credit does not affect the industrial production process, as it was found to be insignificant. When comparing the credit granted by private banks to the credit granted by government banks, it turns out that there is a defect in the credit structure. As the largest proportions of credit granted to industrialists come from government banks, despite their small numbers, and the lowest percentage comes from private banks, despite their large numbers. It was found that the credit of government banks is not significant and does not affect

the industrial production process, while the credit of private banks, despite its scarcity, is significant and influential in the industrial production process.

Keywords: Industrial Production, Bank Credit, Government Banks, Private Banks, Added Value, Gross Domestic Product

1. المقدمة

يلعب القطاع الصناعي دوراً بارزاً في التنمية الاقتصادية في الدول الرأسمالية بشكل خاص والدول النامية بشكل عام في مراحل تطورها الأولية مما يتطلب تخصيص نسبة معينة من الاستثمارات للقطاع الصناعي. وتأتي قضية التمويل كواحدة من أهم القضايا في هذا الشأن، ذلك أن تمويل القطاع الصناعي عادة ما يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لتغطية النفقات المختلفة اللازمة لتحريك العمليات الصناعية. وهنا يأتي دور القطاع المصرفي والذي يمكن أن يلعب دوراً رئيسياً وفاعلاً في التمويل الصناعي.

لقد أكد الاقتصاديون الأوائل مثل شومبيتر في عام 1911 على دور البنوك المهم من خلال دورها كوسيط في تسهيل الائتمان للابتكار التكنولوجي والانتاج. وتكثر الدراسات التي تؤكد على أن التصنيع هو طريق للتنمية الاقتصادية والنمو. في حين أن الربط بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي كان موضوعاً للكثير من الدراسات للعديد من الباحثين أمثال (King & Levine 1993, Fry 1988, Shaw 1973, McKinnon 1973) الذين أكدوا على أهمية دور البنوك في نمو الإنتاج والاقتصاد. وفي تقييم العلاقة، ناقش عدد كبير من الدراسات التجريبية البحثية، العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي وأكدت على وجود صلة بين تطوير النظام المالي ونمو الإنتاج والاقتصادي. وفي بعض الدراسات مثل دراسة شومبيتر في عام 1911 أكد على دور البنوك في تسهيل الائتمان للابتكار التكنولوجي والانتاج. إلا أنه لم يتم عمل الكثير لدراسة الصلة بين التنمية المالية والنمو الصناعي. فلقد حاولت معظم الدراسات السابقة الوصول إلى إجماع نظري حول التنمية المالية والنمو الاقتصادي، وسيكون من المهم دراسة دور وأثر التطور المالي والائتمان على الإنتاج الصناعي.

والعراق كدولة ساعية إلى تحقيق النمو والتنمية بحاجة إلى تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية خارج النفط وخاصة القطاع الصناعي للتخلص من أحادية المورد فيها ولما يمكن أن يكون لهذا القطاع من دور فاعل ومؤثر في إطار عمليات النمو والتنمية. ومنذ 2003 تغير النظام الاقتصادي في العراق من نظام مركزي مخطط يعتمد على الدولة في الإنتاج والتمويل إلى نظام اقتصادي مفتوح لأجل الاعتماد على القطاع الخاص في الإنتاج والتمويل. ولقد ازدادت أعداد المصارف في العراق بشكل كبير وازداد حجم الائتمان الممنوح للقطاع الصناعي من 348 مليون دينار عراقي في 2008 إلى 2.36 ترليون دينار عراقي في 2021. كما ازداد حجم الإنتاج الصناعي من 2.3 ترليون دينار في 2008 إلى 6.1 ترليون في 2021. ويبدو أن حجم الائتمان والزيادة فيه ضئيل بالنسبة للعدد المصارف في العراق وبالنسبة لحجم الإنتاج الصناعي. ولأجل معرفة علاقة الائتمان المصرفي بالإنتاج الصناعي سيتم تحليل وقياس أثر الائتمان المصرفي في الإنتاج الصناعي في العراق للمدة 2008-2021.

1.1. مشكلة البحث

إن نمو القطاع الصناعي يحتاج إلى جملة من العوامل ذات التأثير المباشر في تحديد مديات التطور فيه ويقف التمويل في مقدمة هذه العوامل لأنه يرتبط بصورة مباشرة مع عنصر رأس المال الذي يعد من العناصر النادرة

وخصوصا في الدول الحديثة العهد بالتنمية الاقتصادية مثل العراق الذي تراجع فيه معدل النمو في القطاع الصناعي في الآونة الأخيرة الامر الذي يتطلب ضرورة البحث والتأكد من الأسباب التي أدت الى هذا التراجع وماهية دور التمويل الائتماني الذي تقوده المصارف الخاصة والعامة في هذا الاطار، ويمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال المحوري التالي، هل ان الجهاز المصرفي في العراق قام بدوره في دعم نمو القطاع الصناعي خلال السنوات السابقة من خلال التمويل الائتماني الممنوح للقطاع الصناعي؟

2.1. فرضية البحث

لغرض معالجة اشكالية البحث سينطلق البحث من الفرضيات التالية:

- ان هناك تأثير مباشر للائتمان المصرفي الخاص على نمو الإنتاج الصناعي في العراق للمدة 2008-2021.
- ضعف تأثير الائتمان المصرفي الحكومي في نمو الإنتاج الصناعي في العراق.

3.1. اهداف البحث

تتلخص أهداف البحث في الآتي:

- تحليل واقع اجمالي الائتمان المصرفي وائتمان المصارف الخاصة والمصارف الحكومية الممنوح للقطاع الصناعي في العراق للمدة 2008-2021.
- تحليل واقع الإنتاج الصناعي في العراق خلال المدة 2008-2021.
- قياس وتحليل إثر الائتمان المصرفي بشقيه في نمو الإنتاج الصناعي في العراق للمدة 2008-2021.

4.1. منهجية البحث

يعتمد البحث المنهج التحليلي الاستقرائي في تحليل البيانات المتاحة حول الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الصناعي والقيمة المضافة للإنتاج الصناعي في العراق. كما يعتمد البحث على المنهج القياسي من خلال استخدام الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر الائتمان في الإنتاج الصناعي في العراق خلال مدة الدراسة.

5.1. هيكلية البحث

قسم البحث على ثلاثة محاور، يعرض الأول منه الإطار النظري مفهوم التمويل والائتمان ودورهما في عملية النمو بشكل عام ونمو الإنتاج بشكل خاص وعلاقة المصارف بالتمويل والائتمان في الاقتصاد. اما المحور الثاني فقد تناول تحليل واقع المصارف الخاصة والأجنبية في العراق والمزايا والحوافز التي تتمتع بها هذه المصارف. بينما تطرق المحور الثالث لتحليل مساهمة المصارف الخاصة والأجنبية في تقديم الخدمات المصرفية في العراق.

6.1. الحدود المكانية والزمانية:

ان الحدود المكانية للبحث هو العراق اما الحدود الزمانية فتتخص في المدة الزمنية الممتدة ما بين 2008-2021.

2. الإطار النظري التمويل والائتمان النقدي ودورهما في نمو الإنتاج

1.2. مفهوم التمويل والائتمان النقدي

يعتبر التمويل من أهم مقومات عمليات الإنتاج وبكل أشكالها، لأن زيادة الإنتاج باعتباره مصدر لعنصر رأس المال وبالتالي فإن عجز التمويل يعتبر من أهم مقومات عمليات التنمية الاقتصادية. إن تمويل القطاعات الإنتاجية يقع على عاتق المصارف والمؤسسات المالية إذ إن للتمويل المصرفي الأثر الأكبر والأهم والذي يعتبر الملجأ للكثير من القطاعات الإنتاجية للحصول على التمويل (المالي والنقدي). ويعرف تمويل عمليات الإنتاج على أنه الامداد بالمال اوقات الحاجة اليها، وذلك لتغذية احتياجات عمليات الإنتاج.

إن أحد أهم صيغ التمويل للمشاريع يتم عن طريق القروض والائتمان من خلال المصارف والمؤسسات المالية. فالائتمان النقدي هو تزويد الافراد والمؤسسات والشركات بالأموال اللازمة من أجل عملية الاستثمار والإنتاج ويتعهد الطرف الثاني المستفيد بإرجاع مبلغ الائتمان إضافة إلى الفوائد المترتبة عليه وخلال مدة زمنية معينة إلى الطرف المقرض.

إن عملية الائتمان هي علاقة تربط زمن الحاضر بالمستقبل وهذه العملية تتطلب ضمانات معينة تلزم بها الجانب المستفيد بسداد ما عليه في حالة تعذر الدفع. (سمير ومهند، 2019: 3). كما ويعرف الائتمان المصرفي أيضاً بأنه علاقة قائمة بين الدائن (الزبون) والمدين (البنك) على أساس الثقة وتقوم هذه العلاقة عن مبادلة السلع أو الخدمات أو النقود مقابل تعهد المدين بدفع بدل معين في المستقبل وفي تاريخ استحقاق محدد مسبقاً وفي أغلب الأحيان يكون الدفع نقداً (عبد الحميد، 2000: 103). ويعرف الائتمان المصرفي كذلك بأنه تقديم المصرف لسقوف تمويلية، أي إعطاء تسهيلات ائتمانية للقطاعات الاقتصادية المختلفة (خليل، 1981: 127). ومن هنا نستطيع القول بأن المصارف كمؤسسات مالية تلعب دوراً حيوياً في تأمين التمويل للمشاريع الإنتاجية من خلال منح الائتمان المصرفي.

2.2. العلاقة بين التمويل والائتمان المصرفي ونمو الإنتاج:

على الرغم من أن الأسس النظرية المختلفة قدمت شروحات مختلفة عن التفاعل بين الائتمان المصرفي والإنتاج في القطاع الصناعي، إلا أنه يمكن النظر إلى هذه النظريات من منظور تقليدي أو منظور حديث. وتشمل المدرسة التقليدية للفكر النظريات الكلاسيكية والكينزية والنقدية، بينما تشمل المدرسة الفكرية الحديثة ماكينون - شو، وستيغليتز - فايس (McKinnon-Shaw, and Stiglitz-Weiss) الخاصة بفكرة عدم تناسق المعلومات. فمن فكر المدرسة التقليدية، ترى النظرية الكلاسيكية أن المال ليس له تأثير على الثروة الحقيقية ولكنه وسيط يسهل التجارة فقط أي بمعنى المال وسيلة للتبادل. كما ترى أن قوى العرض والطلب ستضمن باستمرار تحقيق توازن السوق. ولقد دحضت النظرية الكينزية النظرية الكلاسيكية وحالة التوازن الذاتية وحيادية المال، ودعت إلى أن الحكومة يجب أن تزيد الطلب الكلي من خلال تمويل العجز من أجل الازدهار الاقتصادي (Eschenbach, 2004, 2). وعلى عكس النظريات الكلاسيكية والكينزية، دعا علماء النقد إلى تنظيم عرض النقود والائتمان وتنظيم عرض النقد من خلال السياسة الائتمانية وسعر الفائدة، واستهداف التضخم للحفاظ على الاقتصاد في حالة جيدة، ويحثون عن مصداقية البنك المركزي واستقلالته وشفافيته لضمان استقرار الأسعار والازدهار الاقتصادي. أما من جانب آخر افترض نموذج McKinnon - Shaw من مدرسة الفكر الحديثة أن النظام المالي المتحرر يحدد التفاعل بين العرض

والطلب سعر الفائدة، بطريقة تتيح للمصنعين ورجال الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى الائتمان والتمويل الآخر (Levine, 2005, 889).

أما من الناحية التجريبية والعملية فلقد اجتذب دور التمويل والائتمان المصرفي في تطوير قطاع التصنيع اهتمامًا متزايدًا من الباحثين وصانعي السياسات. فمن ناحية، هناك من الباحثين الذين طرحوا فكرة أن الائتمان المصرفي يؤخر إنتاج قطاع التصنيع. وهذه الفكرة تعتمد على افتراض أن الائتمان الزائد والسهل وغير المخطط يؤدي إلى حدوث فجوة ائتمانية مما يسهل عملية حصول المستثمر على الربح السهل باستعمال التمويل الائتماني في عمليات مضاربة دون توجيهه إلى عملية الإنتاج مما يؤخر عملية الإنتاج، وغالبًا ما يحدث هذه في الدول المنفتحة اقتصاديًا والتي لديها سعر صرف متقلب وغير ثابت (Claus, 2005, 22). على الجانب ومن ناحية أخرى، هناك الذين ايدوا بأن الائتمان المصرفي يعزز إنتاج قطاع التصنيع. ولقد ذهب البعض الآخر إلى دعم الفكرة السائدة على أن التمويل المقدم للقطاع الخاص من خلال مؤسسات التمويل أو أسواق المال كبديل للائتمان المصرفي، له تأثيرًا كبيرًا على إنتاج القطاع الصناعي. بالنسبة للدراسات الحديثة فتشير الكثير من الدراسات إلى أن الائتمان المقدم للقطاع الصناعي له تأثير إيجابي كبير على الإنتاج في القطاع الصناعي، بينما توصل آخرون إلى أن الائتمان المقدم للقطاع الخاص له تأثير سلبي كبير على ناتج قطاع التصنيع. ووجد آخرون تأثيرًا ضئيلاً للائتمان المصرفي على ناتج قطاع التصنيع (Audu Bello, et. al., 2021, 87).

من المؤكد بأن للمؤسسات المالية دور كبير في التأثير على النمو الاقتصادي على الأقل في الدول المتقدمة وإن تأثير المؤسسات المالية من خلال الائتمان في نمو الإنتاج الصناعي يستمد دوره من دور هذه المؤسسات في النمو الاقتصادي والذي كتب عنه الكثير من الاقتصاديين أمثال ليفين (Levine 2000) (Levine et al. 2000, 63)، فمن خلال دراسة ليفين لعلاقة التمويل بالنمو توصلوا إلى وجود علاقة قوية بين التطور المالي ومؤشرات النمو المتمثلة بالناتج المحلي الإجمالي، ومعدل تراكم رأس المال المادي، ومعدل التحسن في الكفاءة الاقتصادية ووجد أن التنمية المالية ترتبط وتؤثر بشكل إيجابي بمعدلات أسرع في النمو الاقتصادي، وتراكم رأس المال المادي خاصة على المدة الطويل الممتد ما بين 10 و30 سنة (King, & Levine, 1993, 3). إذ أن تعبئة الأموال الكافية من قبل المؤسسات المالية تؤدي من بين عدة أمور أخرى، إلى تكديس رأس المال المادي والبشري بسرعة؛ وهذا يسرع من التقدم التكنولوجي ونمو القطاع الحقيقي والتنمية الاقتصادية. كما أنه يعزز التنمية الاقتصادية من خلال تجميع المدخرات من العديد من المدخرين الأفراد وبالتالي المساعدة في التغلب على أوجه عدم التجزئة في الاستثمار، ويسمح باستغلال وفورات الحجم، ويساعد في تقليل مخاطر السيولة ويعزز المزيد من الاستثمار على المدى الطويل (Beck, et. al, 2000, 37). إلا أن الاقتصادي البارز شومبيتر في عام 1934 حدد الدور الحاسم المالي الذي تلعبه المؤسسات في تسهيل الابتكارات التكنولوجية من خلال الائتمان الممنوح لرجال الأعمال. وأكد شومبيتر أن الأموال الممنوحة لأصحاب الأفكار المبتكرة والإنتاجية تعزز بالتالي النمو الاقتصادي (Okon, et. al. 2022, 4).

3. تحليل الانتاج الصناعي وهيكل الائتمان في العراق للمدة 2008-2021

1.3. الإنتاج الصناعي في العراق:

عند تحليل مكونات الناتج المحلي الاجمالي كأداة واقعية لتحليل المساهمة الحقيقية للقطاعات الاقتصادية في مكونات الناتج، كون تلك المكونات تمثل المؤشرات الرئيسية والمهمة التي تساهم في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي وفي تقييم الاداء الاقتصاد الحقيقي ومن ثم التنبؤ بالتطورات والمتغيرات الاقتصادية في حال حدوث اي صدمة يتعرض لها الاقتصاد، ومن تلك المؤشرات المهمة في مكونات الناتج المحلي الاجمالي، هو نسبة مساهمة القطاع الصناعي في مكونات الناتج المحلي الاجمالي، وللوقوف ورصد الاداء الصناعي ونسبة مساهمة بعد عام 2008 وكما موضح في الجدول (1) ادناه والذي يشير الى هيكل القيم المضافة والناتج الصناعي ونسبة مساهمته في مكونات الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (1) هيكل بقيم القطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة

(2008-2021) (مليار دينار)

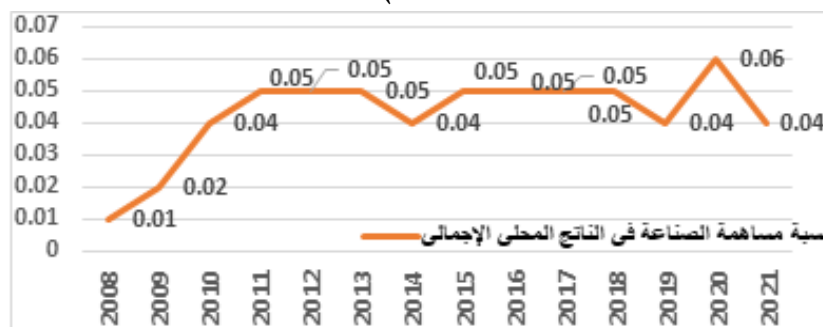
ت	القيمة المضافة للإنتاج الصناعي	قيمة الإنتاج في القطاع الصناعي	معدل النمو السنوي	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي	نسبة مساهمة الصناعة في الناتج
2008	2331.80	1939.00		157,026		0.01
2009	3369.40	2637.00	0.36	130,642	-0.17	0.02
2010	3978.70	6085.00	1.31	167,093	0.28	0.04
2011	6133.00	11597.00	0.91	217,327	0.30	0.05
2012	6919.00	13411.00	0.16	254,225	0.17	0.05
متوسط 2012-2008	4546.38	7133.80	0.68	185262.60	0.15	0.04
2013	6286.00	12729.00	0.05-	273,587	0.08	0.05
2014	4999.00	9566.00	0.25-	266,420	-0.03	0.04
2015	4235.00	9049.00	0.05-	194,680	-0.27	0.05
2016	4436.00	9155.00	0.01	196,924	0.01	0.05
2017	4820.00	10453.00	0.14	221,665	0.13	0.05
متوسط 2017-2013	4955.20	10190.40	-0.04	230655.20	-0.02	0.04
2018	5465.00	13204.00	0.26	268,918	0.21	0.05
2019	5903.00	12284.00	0.07-	276,157	0.03	0.04
2020	5951.40	12742.00	0.04	219,768	-0.20	0.06
2021	6193.70	13011.00	0.02	301,439	0.37	0.04
متوسط 2021-2018	5878.28	12810.25	0.06	266570.50	0.10	0.05
اعلى قيمة	6919.00	13411.00	1.31	301,439	0.37	0.06
أدنى قيمة	2331.80	1939.00	-0.25	130,642	-0.27	0.01

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقي، تقارير الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي للمدة (2008-2021)، الحسابات القومية.

تجدر الإشارة هنا ان نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في دول العالم تبلغ ما بين 9% الى 25% (The World Bank, N/D, 1). اما في العراق فيلاحظ ان حجم نسبة مساهمة القطاع الصناعي كانت ضعيفة طيلة مدة الدراسة في مكونات الناتج المحلي الاجمالي، اذ نلاحظ انخفاض القيم المضافة والتي بلغت ادنى مستوى لها بحدود (2331.8) مليار دينار عام 2008، واعلى قيمة بلغت بحدود (6919.0) مليار دينار عام 2012، وهي بذلك لا تشكل شي والسبب يعود الى أجمالي التخصيصات للقطاع الصناعي التي بلغت بحدود (1939) مليار دينار لنفس العام، واعلى قيمة بلغت بحدود (13411) مليار دينار، وهذا انعكس على تذبذب معدل

النمو السنوي لمؤشر قيمة الانتاج في القطاع الصناعي، حيث بلغ معدل النمو رقم سالب في متوسط المدة (2013-2017) بمقدار (-0.04)، ليؤشر تذبذب اخر بارتفاع طفيف بلغ بمتوسط الفترة (2018-2022) بحدود (0.06)، وعند تفحص بيانات الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نموه هو الاخر غير مستقر طيلة مدى الدراسة اذا بلغت ادنى قيمة بحدود (-0.27) عام 2015 بسبب انخفاض اسعار النفط عالمياً، وبلغت اعلى قيمة بحدود (0.37) عام (2021). من هنا يمكن القول ان نسبة مساهمة الانتاج الصناعي في مكونات الناتج المحلي الاجمالي في العراق طيلة المدة (2008-2021) كانت منخفضة تماماً في اغلب سنوات الدراسة، حيث بلغت بحدود (0.06) كأعلى قيمة عام 2020، وادنى قيمة بلغت بحدود (0.01) كما موضح في الشكل 1، والسبب في ذلك يعود لوجود اختلالات هيكلية في اقتصاد معتمد بدرجة كبيرة على قطاع النفط الخام المصدر الى الخارج والذي يمول كل القطاعات الاخرى، وهو غير مضمون لكون مصادر الدخل التي تتكون فيه تعتمد على الطلب الخارجي وليس على المساهمة الحقيقية لقطاعات الانتاج السلعي.

شكل (1) نسب مساهمة الإنتاج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2008-2021 (قيمة مضافة)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقي، تقارير الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي للمدة (2008-2021)، الحسابات القومية.

2.3. تحليل هيكل المصارف والائتمان المصرفي في العراق للمدة 2008-2021

افتتح أول فرع لبنك في العراق عام 1890، تلاه افتتاح فرع البنك الشرقي (البريطاني) عام 1912 (العكدي، 2011، 26). ثم بنك امبيريال عام 1918 (Brenchley, 1989, 49). وفي عام 1940 تأسس المصرف الزراعي الصناعي، ثم مصرف الرافدين في عام 1941. اذ شهدت فترة الخمسينيات تأسيس المصرف العقاري عام 1948 ومصرف الرهون عام 1951 والمصرف التعاوني عام 1956 (عبد النبي، 2009، 2). وفي عام 1964 تم تأميم القطاع المصرفي بصدور قانون المصارف رقم (100). ودمج المصارف الخاصة بأربع مجموعات مصرفية، إضافة الى مصرف الرافدين عام 1974، وبذلك أنهت الحكومة وجود المصارف الأجنبية والخاصة في العراق. وفي ثمانينيات القرن المنصرم تألف الجهاز المصرفي العراقي من البنك المركزي ومصرف الرافدين، والزراعي، والصناعي، والعقاري، وتم إنشاء مصرف الرشيد عام 1988. في عام 1992 عدل قانون البنك المركزي العراقي لسنة 1976 ليسمح مجددا بإنشاء المصارف الخاصة. وفي عام 2004 سمح للمصارف الأجنبية بالعمل في الأسواق العراقية بحسب قانون المصارف العراقية رقم 94، مما ساهم في زيادة عدد المصارف الخاصة.

حالياً يتكون القطاع المصرفي العراقي من البنك المركزي وسبع مصارف حكومية (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي، 2015، 7) كما يتضح من الجدول (2). و71 مصرفاً خاصاً. منها 53 مصرف خاصة محلي براس مال لا يقل عن 250 مليار دينار عراقي و18 مصرفاً اجنبياً براس مال لا يقل عن 50 مليون دولار عن كل فرع (البنك المركزي العراقي، 2023، المصارف، 1).

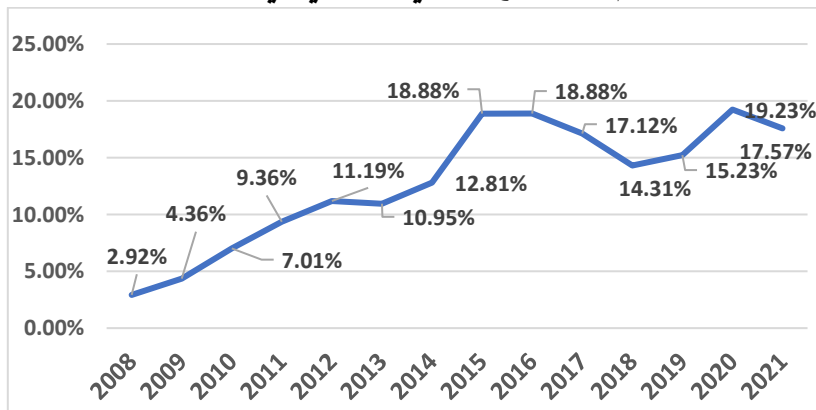
جدول (2) هيكل المصارف الحكومية في العراق

ت	اسم المصرف	رأس المال (مليار دينار)
1	الرافدين	226
2	الرشيد	50
3	الصناعي	175
4	الزراعي التعاوني	100.6
5	العقاري	50
6	العراقي للتجارة	3.546
7	النهرين الاسلامي	150

المصدر: البنك المركزي العراقي، (2023)، المصارف الحكومية، 1.

وعند متابعة هيكل الائتمان المقدم للقطاع الصناعي وتفحص بياناته ونسبة مساهمة مبالغ الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة 2008-2021 نلاحظ حجم الخلل والاهمال الكبير لهذا القطاع، والجدول (3) يوضح أجمالي الائتمان العام في الاقتصاد خلال مدة البحث، ومجموع الائتمان المقدم الى القطاع الصناعي ومعدل نموه السنوي ونسبته الى الائتمان العام، اضافة الى نسبة ائتمان القطاع الصناعي من الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي خلال تلك المدة. ويلاحظ انخفاض أجمالي الائتمان العام في الاقتصاد العراقي وهذا يؤشر ضعف مساهمة القطاع المصرفي بمجمله في تمويل القطاعات بمختلف مسمياتها، اذ بلغت اعلى قيمة (52971.51) مليار دينار في عام 2021، وأدنى قيمة بلغت بحدود (4587.45) مليار دينار عام 2008. كما موضح في الشكل 2.

شكل (2). نسبة الائتمان العام الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2008-2021



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقي، تقارير الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي للمدة (2008-2021)، الحسابات القومية.

تجدر الإشارة الى ان نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الامريكية بلغ 50.4% في 2021 وفي الاتحاد الأوروبي فبلغ 88.4% وفي الدول النامية فبلغ 33.5% (The World Bank, no date, 1).

جدول (3). هيكل أجمالي الائتمان والائتمان الممنوح للقطاع الصناعي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2008-2021) (مليار دينار)

ت	اجمالي الائتمان العام في الاقتصاد	مجموع الائتمان الممنوح للصناعة	معدل النمو السنوي	نسبة ائتمان الصناعة / الائتمان العام	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة ائتمان الصناعة/ الناتج المحلي الاجمالي
2008	4587.45	348.78		0.08	157,026	0.002
2009	5690.06	414.08	0.19	0.07	130,642	0.003
2010	11721.54	536.01	0.29	0.05	167,093	0.003
2011	20344.08	2506.36	3.68	0.12	217,327	0.012
2012	28438.69	1476.95	0.41-	0.05	254,225	0.006
متوسط 2012-2008	14156.36	1056.44		0.07	185262.60	0.01
2013	29952.01	1641.69	0.11	0.05	273,587	0.006
2014	34123.07	1995.42	0.22	0.06	266,420	0.007
2015	36752.69	2396.69	0.46	0.07	194,680	0.012
2016	37180.12	1854.51	0.07-	0.05	196,924	0.009
2017	37952.83	1734.33	0.28-	0.05	221,665	0.008
متوسط 2017-2013	35192.14	1924.53		0.05	230655.20	0.01
2018	38486.95	1787.08	0.03	0.05	268,918	0.007
2019	42052.51	2369.12	0.33	0.06	276,157	0.009
2020	42269.70	1388.34	0.41-	0.03	219,768	0.006
2021	52971.51	2361.73	0.70	0.04	301,439	0.008
متوسط 2021-2018	43945.17	1976.57		0.05	266570.50	0.01
اعلى قيمة	52971.51	2506.36	3.68	0.12	301,439	0.012
أدنى قيمة	4587.45	348.78	0.41-	0.03	130,642	0.002

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

- البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2008-2021)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
- وزارة التخطيط العراقي، تقارير الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي للمدة (2008-2021)، الحسابات القومية.

اما الجزء المخصص للقطاع الصناعي فتجدر الإشارة الى ان ما هو مخصص لقطاع التصنيع في العراق منخفضة جداً مقارنة بمعظم دول العالم. فمثلاً في الولايات المتحدة الامريكية في 2021 بلغ الائتمان الممنوح لقطاع التصنيع والتجارة في 2,467 ترليون دولار من اجمالي الائتمان العام البالغ 10,719 ترليون دولار أي ما يقارب الـ 23% (FRED, 2003, 1). اما في العراق فان الجزء المخصص للقطاع الصناعي من اجمالي الائتمان فقط بلغت اعلى قيمة عام 2011 بحدود (2506.36) مليار دينار وادنى قيمة في عام 2008 بلغت بحدود (348.78) مليار دينار، وهذه المقادير المنخفضة واضحة من خلال تحليل مؤشر النسب لذات المتغير حيث بلغت ادنى نسبة مساهمة مخصصة للقطاع الصناعي من اجمالي الائتمان بحدود (3%) فقط في عام 2020 نتيجة ازمة (كوفيد 19) واعلى نسبة مخصصة كانت بحدود (12%) عام 2011، وعند متابعة هذه النسب في دول العالم نلاحظ انها تتجاوز هذه الارقام بشكل كبير، وعند تفحص بيانات الائتمان المقدم للقطاع الصناعي ونسبته من الناتج المحلي الاجمالي سنؤشر حجم الخلل الكبير والاهمال لهذا القطاع الحيوي والمهم في اقتصادات جميع بلدان العالم دون

استثناء، حيث نسب المساهمة في العراق لا تتجاوز الـ (1%) الا بقليل في اعلى نسبة تخصيص لعام 2011، وادنى قيمة بلغت بحدود (0.2%) لعام 2008.

جدول 4 نسب ائتمان المصارف الحكومية والخاصة الى اجمالي الائتمان الممنوح للصناعة للمدة 2008-2021 (مليار دينار)

ت	مجموع الائتمان الممنوح للصناعة (1)	ائتمان المصارف الحكومية للصناعة (2)	معدل النمو السنوي	نسبة 1/2	ائتمان المصارف الخاصة للصناعة (3)	معدل النمو السنوي	نسبة 1/3
2008	348.78	301.00		0.86	47.12		0.14
2009	414.08	312.04	0.04	0.75	102.04	1.17	0.25
2010	536.01	405.11	0.30	0.76	130.91	0.28	0.24
2011	2506.36	2366.63	4.84	0.94	139.73	0.07	0.06
2012	1476.95	1223.90	-0.48	0.83	253.05	0.81	0.17
متوسط 2012-2008	1056.44	921.74	0.94	0.87	134.57	0.47	0.13
2013	1641.69	1068.60	-0.13	0.65	573.09	1.26	0.35
2014	1995.42	1419.27	0.33	0.71	576.15	0.01	0.29
2015	2396.69	1906.75	0.34	0.80	489.94	-0.15	0.20
2016	1854.51	1348.39	-0.29	0.73	506.11	0.03	0.27
2017	1734.33	1249.76	-0.07	0.72	484.56	-0.04	0.28
متوسط 2017-2013	1924.53	1398.55	0.04	0.73	525.97	0.22	0.27
2018	1787.08	1188.79	-0.05	0.67	598.30	0.23	0.33
2019	2369.12	1819.50	0.53	0.77	549.62	-0.08	0.23
2020	1388.34	825.93	-0.55	0.59	562.40	0.02	0.41
2021	2361.73	1882.15	1.28	0.80	479.58	-0.15	0.20
متوسط 2021-2018	1976.57	1429.09	0.30	0.72	547.48	0.01	0.28
اعلى قيمة	2506.36	2366.63	4.84	0.94	139.73	0.07	0.06
أدنى قيمة	348.78	301.00	0.04	0.75	47.12	1.17	0.25

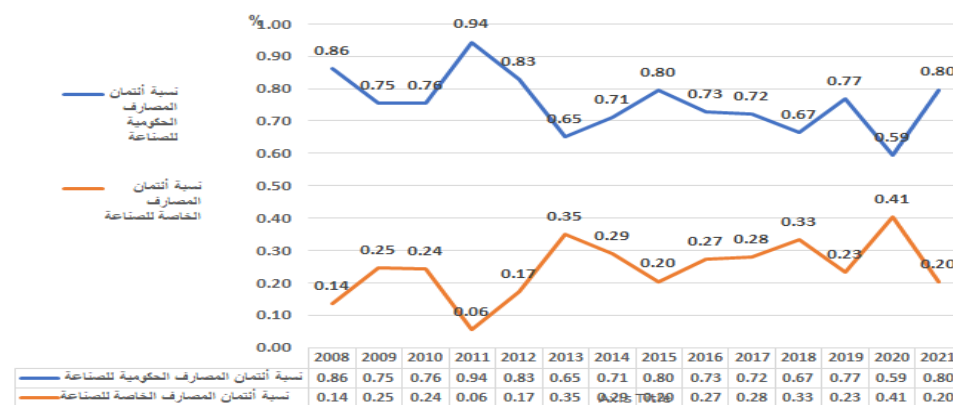
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2008-2021)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

ليضاف الى ذلك عند متابعة هيكل الائتمان للمصارف الحكومية مقارنة بالمصارف الخاصة ومعدل نموها، ونسبة مساهمة المصارف الحكومية والخاصة بالإنتاج الصناعي سنوياً حجم الخلل البنوي في هيكل الاقتصاد الحقيقي، والجدول 4 يبين هيكل الائتمان الممنوح لقطاع التصنيع حسب المصارف. ومن ثم نُؤشر نسبة أجمالي الائتمان للقطاع الصناعي من أجمالي الإنتاج الصناعي، والجدول (4) يبين هذا المؤشرات في الاقتصاد العراقي للمدة من (2008-2022).

فمن الجدول يلاحظ ان النسبة الاكبر من الائتمان الممنوح للصناعة تأتي من المصارف الحكومية بالرغم من ان قلة اعدادها البالغة 7 مصارف فقط. فنسب ائتمان المصارف الحكومية للصناعة الى مجموع الائتمان الممنوح للصناعة تبلغ ما بين 60% و 94% خلال مدة الدراسة فأعلى نسبة كانت 94% في عام 2011 وادنى نسبة كانت 59% في عام 2020. بينما نسبة ائتمان المصارف الخاصة للصناعة يتراوح ما بين 10% و 33% ما عدا عام 2020 اذ بلغت هذه النسبة 41% وهي اعلى نسبة خلال مدة الدراسة. ام أدنى نسبة فكانت 6% في عام 2011. وهذه النسب منخفضة جدا مقارنة بأعداد المصارف الخاصة والبالغة 71 مصرفاً وحجم رؤوس أموالها الكبيرة مقارنة بالمصارف الحكومية كما مبين في الشكل 3.

شكل 3 نسب ائتمان المصارف الحكومية والخاصة الى اجمالي الائتمان الممنوح للصناعة للمدة 2008-

2021



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2008-2021)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

جدول (5) هيكل بنسب الائتمان الممنوح من قبل قطاعات المصارف ونسبة مساهمته في الناتج للمدة (2008-2021) (مليار دينار)

ت	ائتمان المصارف الحكومية للصناعة	معدل النمو السنوي	ائتمان المصارف الخاصة للصناعة	معدل النمو السنوي	نسبة ائتمان المصارف الحكومية للصناعة / اجمالي الائتمان	نسبة ائتمان المصارف الحكومية للصناعة / الناتج الصناعي	نسبة مجموع الائتمان للصناعة / الناتج الصناعي
2008	301.00		47.12		0.07	0.16	0.18
2009	312.04	0.04	102.04	1.17	0.05	0.12	0.16
2010	405.11	0.30	130.91	0.28	0.03	0.07	0.07
2011	2366.63	4.84	139.73	0.07	0.12	0.20	0.20
2012	1223.90	-0.48	253.05	0.81	0.04	0.09	0.09
متوسط 2012-2008	921.74	0.94	134.57	0.47	0.06	0.13	0.14
2013	1068.60	-0.13	573.09	1.26	0.04	0.08	0.08
2014	1419.27	0.33	576.15	0.01	0.04	0.15	0.15
2015	1906.75	0.34	489.94	-0.15	0.05	0.21	0.21
2016	1348.39	-0.29	506.11	0.03	0.04	0.15	0.15
2017	1249.76	-0.07	484.56	-0.04	0.03	0.12	0.12
متوسط 2017-2013	1398.55	0.04	525.97	0.22	0.04	0.14	0.14
2018	1188.79	-0.05	598.30	0.23	0.03	0.09	0.03
2019	1819.50	0.53	549.62	-0.08	0.04	0.19	0.04
2020	825.93	-0.55	562.40	0.02	0.02	0.09	0.02
2021	1882.15	1.28	479.58	-0.15	0.04	0.21	0.04
متوسط 2021-2018	1429.09	0.30	547.48	0.01	0.03	0.15	0.03
اعلى قيمة	2366.63	4.84	598.30	1.26	0.12	0.21	0.21
أدنى قيمة	301.00	0.55-	47.12	0.15-	0.02	0.07	0.02

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

- البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2008-2021)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

- وزارة التخطيط العراقي، تقارير الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي للمدة (2008-2021)، الحسابات القومية.

وعند متابعة بيانات جدول (5) ومقارنة الائتمان الحكومي بالائتمان الخاص للمصارف في تمويل القطاع الصناعي نلاحظ ان النسبة الغالبة تعود للمصارف الحكومية رغم قلة تخصيصاتها بالمجمل، اذ نلاحظ ان اعلى قيمة لنسبة الائتمان المقدم من قبل المصارف من اجمالي الائتمان بلغ (12%) عام 2011 وادنى نسبة بلغت بحدود (0.02) عام 2020، ليقابل ذلك انخفاض نسب الائتمان المقدم من قبل المصارف الحكومية كنسبة الى الانتاج الصناعي فأعلى نسبة بلغت بحدود (21%) في عامي 2015 و2021، وادنى نسبة بحدود (7%) كانت في عام 2010، أما نسبة مجموع الائتمان المقدم للقطاع الصناعي كنسبة من الانتاج الصناعي فقط كانت بالمتوسط بحدود (0.14) للمدة (2008-2012)، لتبلغ وتستقر بحدود (0.14) للمدة (2013-2017)، لتنتقل وتتنخفض بشكل كبير وبحدود (0.03) للمدة (2018-2021)، وهي بذلك تشكل اعلى قيمة بحدود (0.21) عام 2015، وادنى قيمة بحدود (0.02) لعام 2020.

من هنا نؤد القول يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الرائدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لكونه يعمل على التفعيل والترابط بين القطاعات الاقتصادية كترابطات خلفية وامامية تدفع عجلة الاقتصاد نحو النمو الحقيقي. من هنا نوصي بتخصيص مبالغ في الانفاق الاستثماري لنمو القطاع الصناعي كي يساهم بشكل فعال بنمو الناتج غير النفطي لان الاخير يمول الايرادات غير النفطية بعيداً عن ريعية الاقتصاد غير المضمون الذي يعتمد على الطلب الخارجي في تمويل الدخل.

4. بناء الانموذج القياسي لتقدير أثر الائتمان على نمو الصناعي في العراق للمدة 2008-2021

من اجل بناء أنموذج لتقدير أثر الائتمان المصرفي على نمو القطاع الصناعي في العراق تم اعتماد بيانات متغيرات الدراسة للمدة 2008-2021. وتم الحصول على هذه البيانات من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات والبنك المركزي العراقي. وسيلجأ الباحث الى استخدام البرنامج الاحصائي 12 EViews لتحليل البيانات واستخلاص النتائج منها. والآتي مراحل اعداد النموذج القياسي:

1.4. توصيف الانموذج القياسي:

- أ. المتغير التابع: تعبر القيمة المضافة في القطاع الصناعي العراقي عن المتغير التابع في النموذج والذي سوف يتم تحديد قيمة مشاهداته بمليارات الدنانير العراقية.
- ب. المتغيرات المستقلة: سوف نستخدم في النموذج ثلاث متغيرات مستقلة هي كالاتي:
 - متغير مجموع الائتمان: وهو يعبر عن اجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الصناعي العراقي خلال مدة البحث (من قبل المصارف الحكومية والمصارف الخاصة). وسوف يتم قياس المتغير بمليارات الدنانير العراقية.
 - متغير ائتمان المصارف الحكومية: ويعبر هذا المتغير عن قيمة مبلغ الائتمان الممنوح من قبل المصارف الحكومية الى القطاع الصناعي العراقي. وسوف يتم قياس المتغير بمليارات الدنانير العراقية.
 - متغير ائتمان المصارف الخاصة: ويعبر هذا المتغير عن قيمة مبلغ الائتمان الممنوح من قبل المصارف الخاصة الى القطاع الصناعي العراقي. وسوف يتم قياس المتغير بمليارات الدنانير العراقية.
 - ج. المعادلة التقديرية للنموذج: ظهرت المعادلة التقديرية للنموذج كما مبين ادناه:

$$Y = a_0 + a_1X_1 + a_2X_2 + a_3X_3 + u_i$$

حيث ان:

Y: القيمة المضافة في القطاع الصناعي العراقي.

X₁: متغير مجموع الائتمان.

X₂: متغير ائتمان المصارف الحكومية.

X₃: متغير ائتمان المصارف الخاصة.

a₀, a₁, a₂, a₃: معاملات النموذج.

U_i: متغير العشوائي في النموذج.

2.4. قياس استقرارية السلاسل الزمنية

تعد اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية ضرورية من أجل تجنب الانحدار الزائف (Sergej et.al., 2019, 2168). ولغرض قياس استقرارية متغيرات الداخلة في النموذج قيد الدراسة سوف يتم اللجوء الى اختبار ديكي فولر المعزز **augmented Dickey–Fuller test** والذي تشير فرضية العدم فيه:

$$H_0: a_i = 0$$

وهذا يعني انه في حالة قبول فرضية العدم تكون السلسلة غير مستقرة. في مقابل الفرضية البديلة

$$H_0: a_i \neq 0$$

والتي تعني ان السلسلة مستقرة عند مستوى معنوية مقبولة.

والآتي نتائج الاستقرارية لمتغيرات النموذج الأربعة:

أ. **استقرارية المتغير التابع:** من خلال الجدول رقم (أ) والذي يبين اختبار ديكي فولر لاستقراره سلسلة القيمة المضافة لإنتاج القطاع الصناعي يتبين ان السلسلة كانت مستقر بالمستوى. اذ بلغت t المحتسبة (-) 2.96 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والبالغة (-1.97) وذلك عند مستوى معنوية 5%. ولذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. أي ان السلسلة متكاملة من الدرجة الصفر (I:0). وكما موضح في الجدول 5.

جدول (5) استقرارية سلسلة القيمة المضافة للقطاع الصناعي العراقي للمدة 2008-2021

Null Hypothesis: INDUSTRIAL has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.696466	0.0113
Test critical values		
1% level	-2.754993	
5% level	-1.970978	
10% level	-1.603693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews.12

ب. متغير مجموع الائتمان: من خلال الجدول رقم (ب) والذي يبين اختبار ديكي فولر لاستقراره سلسلة متغير مجموع الائتمان الممنوع للقطاع الصناعي يتبين ان السلسلة كانت مستقر بالمستوى. اذ بلغت t المحتسبة (-3.84) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والبالغة (-3.11) وذلك عند مستوى معنوية 5%. ولذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. أي ان السلسلة متكاملة من الدرجة الصفر (I:0). وكما موضع في الجدول 6.

جدول (6) استقرارية سلسلة متغير مجموع الائتمان للقطاع الصناعي العراقي للمدة 2008-2021

Null Hypothesis: TOTALCREDET has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.848005	0.0144
Test critical values: 1% level	-4.057910	
5% level	-3.119910	
10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews.12

ج. متغير ائتمان المصارف الحكومية: من خلال الجدول رقم (7) والذي يبين اختبار ديكي فولر لاستقراره سلسلة متغير مجموع الائتمان الممنوع للقطاع الصناعي يتبين ان السلسلة كانت مستقر بالمستوى. اذ بلغت t المحتسبة (-4.03) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والبالغة (-3.12) وذلك عند مستوى معنوية 5%. ولذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. أي ان السلسلة متكاملة من الدرجة الصفر (I:0). وكما موضع في الجدول 7.

جدول (7) استقرارية سلسلة متغير ائتمان المصارف الحكومية للقطاع الصناعي العراقي للمدة 2008-2021

Null Hypothesis: PUBLICCREDIT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.038071	0.0103
Test critical values: 1% level	-4.057910	
5% level	-3.119910	
10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews.12

د. متغير ائتمان المصارف الخاصة: من خلال الجدول رقم (8) والذي يبين اختبار ديكي فولر لاستقراره سلسلة متغير ائتمان المصارف الخاصة الممنوح للقطاع الصناعي يتبين ان السلسلة كانت مستقر بالمستوى. اذ بلغت t المحتسبة (-3.99) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والبالغة (-3.87) وذلك عند

مستوى معنوية 5%. ولذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة. أي ان السلسلة متكاملة من الدرجة الصفر (1:0). وكما موضع في الجدول 8.

جدول (8) استقرارية سلسلة متغير الائتمان المصارف الخاصة للقطاع الصناعي العراقي للمدة 2008-2021

Null Hypothesis: PRAIVETCREDIT has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.992886	0.0422
Test critical values: 1% level	-4.992279	
5% level	-3.875302	
10% level	-3.388330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews.12

من خلال ما سبق يتبين ان جميع متغيرات مستقرة بالمستوى وهذا يعني إمكانية الانتقال الى المرحلة اللاحقة والمتمثلة بتقدير نتائج العلاقة.

3.4. نتائج تقدير النموذج والاختبارات الاحصائية

من اجل معرفة تأثير متغيرات الائتمان على المتغير التابع (القيمة المضافة للقطاع الصناعي) وبعد ثبوت استقرارية كل السلاسل الزمنية بالمستوى أصبح بالإمكان قياس هذا التأثير والذي يمكن توضيحه من خلال الجدول (9) والذي يوضح نتائج تغير العلاقة بين متغيرات الدراسة

جدول (9) تقدير أثر متغيرات الائتمان على القطاع الصناعي في العراق للمدة 2008-2021

Dependent Variable: INDUSTRIAL

Method: Least Squares

Date: 01/20/23 Time: 20:10

Sample: 2008 2021

Included observations: 14

Variable	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
C	-0.118387	0.111733	-1.059550	0.3143
CREDET	-1.218128	1.193128	-1.020953	0.3313
PRAIVETCREDIT	0.672219	0.267928	2.508956	0.0310
PUBLICCREDET2	0.958216	0.908125	1.055159	0.3162
R-squared	0.481405	Mean dependent var		0.030714
Adjusted R-squared	0.325827	S.D. dependent var		0.405566
S.E. of regression	0.333003	Akaike info criterion		0.873623
Sum squared resid	1.108907	Schwarz criterion		1.056211
Log likelihood	-2.115364	Hannan-Quinn criter.		0.856722
F-statistic	3.194294	Durbin-Watson stat		1.794873
Prob(F-statistic)	0.046366			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي EViews.12

يتبين من خلال الجدول أعلاه عدم معنوية تأثير متغير الائتمان الكلي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي. حيث بلغت مستوى المعنوية لمعلمة التقدير (33%) وهي غير معنوية عند مستويات المعنوية الثلاثة (1% و5% و

و10%) في حين ثبتت معنوية تأثير متغير ائتمان المصارف الخاصة على المتغير التابع، إذ بلغت قيمة المعلمة 0.67 وهي معنوية عند مستوى الـ 5% كما موضح في الجدول.

أما فيما يتعلق بالمتغير ائتمان المصارف الحكومية فلم تثبت معنوية تأثيره في المتغير التابع عند أي من مستويات المعنوية الثلاثة. وبالانتقال إلى الاختبارات الإحصائية الأخرى نلاحظ أن قيمة R^2 بلغت 0.48 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 48% من التغيرات في المتغير التابع والباقي يعود إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج.

أما فيما يتعلق باختبار F Stat. والذي يعبر عن جودة خط الانحدار للنموذج فيشير الجدول إلى أن قيمة F المحتملة بلغت 3.19 وهي أكبر من القيمة الجدولية وبمستوى معنوية 5%.

4.4. الاختبارات القياسية للنموذج

أ. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي **Autocorrelation**: تشير نتائج اختبار دربون واتسون D-W المعروضة في الجدول (9) إلى أن قيمة هذه الإحصائية بلغت نحو 1.8 وهي أكبر من القيمة العليا du ما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج.

ب. عدم ثبات التباين **Heteroskedasticity**: من أجل إجراء اختبار عدم ثبات تجانس التباين سوف يتم اللجوء إلى اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey والموضح في الجدول (10) والذي يتضح من خلاله أن قيمة F لم يكن معنوية حيث بلغت معنويتها 0.72 لذلك نقبل فرضية العدم أي عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين في النموذج.

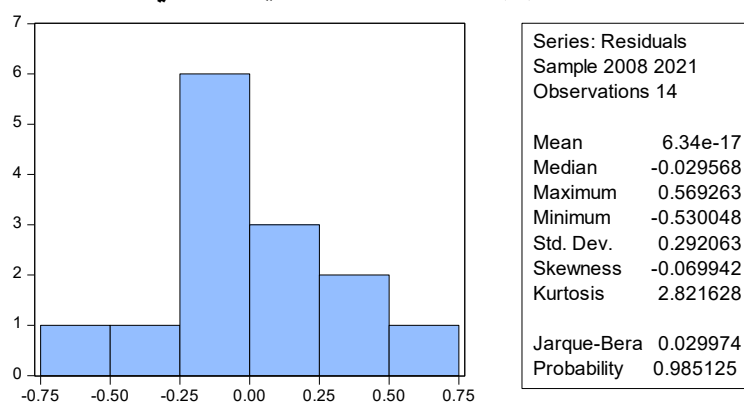
الجدول (10) اختبار مشكلة عدم ثبات التباين للنموذج

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.440956	Prob. F(3,10)	0.7288
Obs*R-squared	1.635641	Prob. Chi-Square (3)	0.6513
Scaled explained SS	0.760084	Prob. Chi-Square (3)	0.8590

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews.12

ج. مشكلة التوزيع الطبيعي: يشير الشكل (3) إلى أن البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً. وهذا ما تؤكدته معلمة Jarque-Bera والتي بلغت 0.02 والتي لم تثبت معنويتها.

الشكل (3) اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي EViews.12

5.4. التحليل الاقتصادي للنموذج

إشارة نتائج التقدير في الجدول (10) الى عدم معنوية متغيري مجموع الائتمان الممنوح للقطاع المصرفي وائتمان المصارف الحكومية. كذلك فان إشارة معلمة مجموع الائتمان الممنوح للقطاع الصناعي جاءت بقيمة سالبة بسبب تجميع البيانات حيث ان هذا المتغير هو مجموع المتغيرين الاخرين والاشارة السالبة هو تعبير عن العلاقة العكسية وهذا مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية. واما إشارة معلمتي متغيري ائتمان المصارف الحكومية والخاصة فقد جاءت موجبة كتعبير عن العلاقة الطردية مع المتغير التابع وهذا مطابق لمنطوق النظرية الاقتصادية. وعموما فان متغير ائتمان المصارف الخاص هو الوحيد الذي يمارس تأثيرا معنويا على المتغير التابع. أي انه عند زيادة ائتمان المصارف الخاصة بمقدار وحدة واحدة فان ذلك يؤدي الى زيادة القيمة المضافة للقطاع الصناعي بمقدار 0.67. أي انه إذا ما تم زيادة ائتمان المصارف الخاصة بمقدار مليار دينار فان ذلك سيؤدي الى زيادة القيمة المضافة في الإنتاج الصناعي بمقدار 670 مليون دينار.

5. الاستنتاجات والمقترحات

1.5. الاستنتاجات

- ان قطاع التصنيع يعتبر من القطاعات الرئيسية والرائدة في عملية نمو الناتج المحلي الإجمالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي لكونه يعمل على التفعيل والترابط بين القطاعات الاقتصادية كترابطات خلفية وامامية تدفع عجلة الاقتصاد نحو النمو الحقيقي وهو يشكل ما بين 9% الى 25% من الناتج المحلي الإجمالي في اغلب الدول المتقدمة.
- ان نسبة مساهمة قطاع التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي في العراق لم تصل (1%) خلال مدة الدراسة وما قبلها مما يؤشر الى وجود خلل في هيكل الاقتصاد العراقي وهذا بسبب الاعتماد شبه الكامل على قطاع النفط الخام المصدر الى الخارج والذي يمول كل القطاعات الأخرى ويؤثر في نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- ان المصارف تلعب دور مهماً ورئيسياً في نمو الإنتاج في جميع القطاعات الاقتصادية بشكل عام والتصنيع بشكل خاص من خلال التمويل والذي يتم تحت مسمى الائتمان المصرفي. اذ ان الائتمان المصرفي قد يشكل ما بين 50% الى 80% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة بينما هذه النسبة لا تتعدى 17% في الاقتصاد العراقي، مما يؤشر الى وجود خلل في دور المصارف في النمو الاقتصادي في العراق.
- ان نسب الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الصناعي في العراق تعاني تذبذب واخلل وضئيلة جدا، إذا ان اعلى نسبة ائتمان تم منحه للقطاع الصناعي بالنسبة لأجمالي الائتمان في الاقتصاد العراقي كانت 0.12% في 2011 وهذه نسبة قليل جدا ولا تذكر مقارنة بما يتم منحه للقطاع الصناعي في الدول المتقدمة والتي تصل الى 23% من اجمالي الائتمان الممنوح.
- ان هيكل الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الصناعي في العراق من ناحية المصارف المانحة يعاني من خلل أيضا رغم ضالة وقلة تخصيصاتها بالمجمل. اذ ان النسب الأكبر من الائتمان الممنوح للصناعي يأتي من المصارف الحكومية رغم قلة اعدادها والنسبة الأقل يأتي من المصارف الخاصة رغم كبر اعدادها.

- أظهرت نتائج قياس استقرارية السلاسل الزمنية ثبوت استقرارية كل السلاسل الزمنية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة بانها مستقرة عند المستوى.
- تبين من خلال الاختبارات بان تأثير متغير الائتمان الممنوح للصناعة على القيمة المضافة لإنتاج القطاع الصناعي غير معنوي، حيث بلغت مستوى المعنوية لمعلمة التقدير (33%).
- بالنسبة لمتغير ائتمان المصارف الحكومية فلم تثبت معنوية تأثيره في المتغير التابع عند أي من مستويات المعنوية الثلاثة (1% و5% و10%). اما بالنسبة لتأثير متغير ائتمان المصارف الخاصة على المتغير التابع، فثبتت معنويته، اذ بلغت قيمة المعلمة 0.67 وهي معنوية عند مستوى الـ 5% بالرغو من قلة نسبها مقارنة بائتمان المصارف الحكومية. وهذه يدل على وجود خلل في هيكل الائتمان الممنوح للصناعة وخلل في ائتمان المصارف الحكومية الممنوح للصناعة
- أظهرت الاختبارات الإحصائية ان قيمة R^2 بلغت 0.48 وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر 48% من التغيرات في المتغير التابع والباقي يعود الى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج.

2.5. المقترحات

- العمل على تطوير القطاعات الاقتصادية خارج قطاع النفط وزيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وخاصة قطاع الصناعة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لما لهذا القطاع من أهمية استراتيجية في تفعيل وتطوير الاقطاعات الاقتصادية الأخرى.
- وضع سياسات اقتصادية تعمل على تفعيل دور القطاع المصرفي العراقي في النشاط الاقتصادي بما يتناسب مع الاعداد الكبيرة للمصارف ورؤوس أموالها الكبيرة من اجل دفع وتعزيز مشاركة رؤوس أموال المصارف في عملية الائتمان والتمويل للإنتاج ونمو الإنتاج في القطاعات الاقتصادية كافة وخاصة القطاع الصناعي.
- العمل على مشكلة الخلل الموجودة في هيكل الائتمان الممنوح من قبل المصارف الحكومية والخاصة وتشخيص سبب منح اعداد قليل من المصارف الحكومية نسب كبيرة من الائتمان مقارنة بائتمان المصارف الخاصة دون وجود تأثير لهذه الأموال على زيادة الإنتاج. بينما اعداد كبيرة تمنح نسب ائتمان ضئيلة ولها تأثير على زيادة الإنتاج.
- وضع سياسات نقدية من قبل الجهات المختصة تعمل على تحسين وترشيد أساليب منح الائتمان النقدي للقطاعات الاقتصادية بشكل عام ولقطاع الصناعة بشكل خاص من قبل المصارف الحكومية والخاصة بصورة من شأنها ان تدفع المصارف الحكومية الى تحسين إجراءات منح ائتمان يؤثر إيجابا في عملية الإنتاج، وتدفع المصارف الخاصة الى زيادة حجم الممنوح من قبلها للقطاع الصناعي.
- إعطاء أهمية للقطاع الخارجي بهدف الحد من العجز الخارجي، من خلال التأكيد على أهمية الصادرات غير النفطية، وعلى الحد من الاستيرادات الكمالية وغير الضرورية.

المصادر

المؤسسات والتقارير الرسمية

- البنك المركزي العراقي، (2023)، المصارف الحكومية، 1. <https://cbi.iq/page/23>
- البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية للمدة (2008-2021)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث
- وزارة التخطيط العراقي، تقارير الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي للمدة (2008-2021)، الحسابات القومية.

البحوث والدراسات

سمير فخري نعمة ومهند عزيز محمد (2019) بناء مؤشر لقياس الاداء المنفرد في مجال الشمول المالي: مصرف كوردستان دولي للاستثمار والتنمية الحالة الدراسية. مجلة التنمية الراقدين جامعة موصل. مجلد (38). عدد (121).

عبد النبي. وليد عيدي، (2009)، البنك المركزي العراقي وتطور دوره الرقابي والنقدي وتوجهات خطته الاستراتيجية، البحوث والدراسات، البنك المركزي العراقي

الكتب:

- خليل، سامي، (2981) اقتصاديات النقود والبنوك: الكتاب الأول، كاظم للنشر والتوزيع، الكويت
- عبد الحميد، عبد اللطيف، (2000)، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،
- العكيدي. بشار فتحي جاسم، (2011)، صراع النفوذ البريطاني-الأمريكي في العراق 1939-1958: دراسة تاريخية سياسية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن.

المصادر الأجنبية

- Audu Bello, et. al., 2021, Impact of Bank Credit on Manufacturing Sector Output in Nigeria, Journal of Economics and Allied Research, Vol. 6, Iss 2.
- Brenchley. Frank, (1989), Britain and the Middle East: Economic History, 1945-87, Dotesios printer Ltd., UK.
- Claus, Iris. 2005, The Effects of Bank Lending in An Open Economy, CAMA Working Paper Series, Center for Applied Macroeconomic Analysis, The Australian National University.
- Eschenbach, F., (2004), Finance and Growth: A Survey of the Theoretical and Empirical Literature, *Tinbergen Institute Discussion Paper*, 039/2.
- FRED (Federal Reserve Bank), 2003, Commercial and Industrial Loans, All commercial banks, Economic Data, Url: <https://fred.stlouisfed.org/series/BUSLOANS#>
- King, R.G., Levine, R. (1993). “Finance and growth: Schumpeter might be right”. *Quarterly Journal of Economics* 108, 717–738.
- Levine R. et al. (2000). Financial intermediation and growth: Causality and causes, *Journal of Monetary Economics*. Elsevier B, pp. 32-77
- Levine, R. (2005). Finance and growth: Theory and evidence, In Aghion, P. and Durlauf, S. N., *Handbook of Economic Growth*, Elsevier B. V.
- Okon, et. al. (2022), The Impact of Banks’ Credit to Industrial Sector on Economic Performance in Nigeria, *Studies in Economics and International Finance*, Academic Open Access Publishing. <https://DOI:10.47509/SEIF.2022.v02i01.01>

- Sergej, et al. (2019). Small and medium enterprises led-growth in two Adriatic countries: Granger causality approach. Economic Research-Ekonomska Istrazivanja, Routledge Taylor and Francis.
- The World Bank. No date, Domestic credit to private sector by banks (% of GDP), *International Financial Statistics and data files*, World Bank and OECD GDP estimates. url: <https://data.worldbank.org/indicator/FS.AST.PRVT.GD.ZS?locations=XL>
- The World Bank. No date, Manufacturing, value added (% of GDP), World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files. Online Url: <https://data.worldbank.org/indicator/NV.IND.MANF.ZS>